4.5- طعون المحدثين في القسمة الثلاثية ليست جديدة على القدماء

إنّ مراجعة مصادر التراث النّحوي لا تكشف لنا فقط أن حدود الأقسام الثلاثة التي اعتبرها المحدثون ممثلة للتراث النحوي، تعاريف غير أصيلة، ومتأخرة لم يقل بها أحد من الأئمة الأولين لا الخليل ولا سيبويه ولا المبرّد وناهضها كثير من النحاة. إنّها تكشف لنا أيضا أن أمّ الحجج التي استدلّوا بها لكسرها سواء نسبوها إلى التفكير اللساني الحديث أم لا موجودة أيضا في التراث النحوي، قد سبقت إثارتها ومناقشتها والردّ عليها في بعض الأحيان. تعود أهمّ الحجج التي استدلّ بها المحدثون لكسر حدود الأقسام الثلاثة إلى مبدإ واحد افترضوه وإن اختلفوا في تطبيقه وهو ضرورة توفّر شرائط الحدّ في جميع الوحدات اللّغوية التي تنضوي تحته.

وقد بيّن بعضهم فساد الحدود القائمة على المعنى (بصفة كلية أو جزئية) لعدم استيعابها لكل أفرادها. بذلك استدل أنيس على فساد حدّ الاسم والفعل [1]. وبذلك استدلّ أيوب على فساد حدّ الحرف وحدّي الاسم والفعل لدلالة اسم الفاعل حسب رأيه على الحدث والزمان [2]. وبذلك استدلّ تمام حسان وفاضل الساقي وإن بصفة جزئية لتبرير دعوتهما لإخراج بعض أصناف الكلم من باب الاسم وإفرادها بقسم خاص.

وبيّن بعضهم فساد الحدود القائمة على الخصائص الشكلية أو اللفظية لعدم انسحابها على كلّ أفراد الأقسام الثلاثة. بذلك استدلّ خاصة تمام حسان وفاضل الساقي، وبه برّرا دعوتهما إلى إقامة الكلم على اعتباري المعنى والمبنى.

---

1 انظر في هذا العمل القسم الثالث. الفقرة 3.2.

2 انظر دراسات نقدية في النحو العربي ص 21.